

المنظمات غير الحكومية والسيادة القومية.

NGO and national sovereignty.

سيد المين ولد سيد عمر الشيخ

جامعة نواكشوط العصرية (موريتانيا)، ouldsidioumar@gmail.com

تاريخ النشر: 2021/04/18

تاريخ القبول: 2020/10/20

تاريخ الاستلام: 2020/07/09

ملخص:

إن سيادة الدولة القومية، أصبحت اليوم في خطر؛ إبان ظهور فاعلين دوليين جدد، كانت لهم أدوار طلائعية سجلوا بها حضورهم في المشهد الدولي، معلنون بذلك تقاعس حضور الدولة القومية في الحياة الدولية. وتعتبر المنظمات غير الحكومية، من بين الفاعلين الدوليين، الذين كان لهم هذا الحضور، والتأثير المباشر على السيادة القومية، لأن الرأي العام الدولي، قد ساهم بشكل فعال في إيجاد مجتمع مدني، وطني، ودولي، قادر على أخذ زمام المبادرة، ومزاومة دور الدولة. وقد تجلّى ذلك في خصوصية القطاع العام، وإسهامه في صنع السياسة العامة بالفاعلية، والدينامية المطلوبة، والمفقودة عند الدولة القومية في زمن العولمة.

الكلمات المفتاحية: العولمة، السيادة القومية، الدولة القومية، المنظمات غير الحكومية، العلاقات الدولية.

Abstract:

Today, the sovereignty of the nation state is in danger with the emergence of new international actors who have played pioneering roles allowing them to mark their presence on the international scene, thus declaring the decline of the presence of the Nation-state in international life.

NGOs are among the new players who have had this presence and who have a direct impact on national sovereignty, because international public opinion has actively contributed to creating a civil society, national and international, capable of taking the initiative and competing the role of the state.

This was manifested by the privatization of the private sector and putting it at the forefront in the management of the world scene with the required efficiency and the dynamism expected that the nation state no longer possesses.

Keyword : Globalization, sovereignty nation, nation-state, NGO and national, internationals relations.

مقدمة:

وجدت الدولة القومية، من أجل تقديم السياسات الصالحة، والنافعة لمواطنيها من أمان، وحماية وتعليم، وصحة، وخدمات، وفرص عمل... الخ، هذا إلى جانب الإطار القانوني، والتشريعي الذي يحفظ كيان الدولة، والمجتمع¹. إن المجتمع العالمي اليوم، يحتاج للمزيد من الشرعية، فالمشكلة تكمن في التحدي الذي تواجهه فكرة السيادة القومية، لأن مفهوم السيادة المطلقة، لم يعد يتماشى مع واقع الناس؛ لذا فإن الأمر يتطلب ضرورة إعادة صياغة المفهوم من جديد، والأخذ بالسيادة النسبية التي تفرضها، مجريات الأحداث الدولية². إن الدور الجديد للدولة القومية، في ظل هذا الواقع الجديد، يؤهلها للتكيف مع هذه المتغيرات العالمية الجديدة، دون انتقاص من سيادتها، فخير العزلة لم يعد ممكناً، وفي أحيان كثيرة، هو خيار مستحيل، وليست هناك دولة تستطيع أن تختار أن تبقى خارج سياق الزمن، والتاريخ³. إن هذا التحدي الجديد الذي يواجه مبدأ السيادة القومية، قد تزامن مع بروز قوي فاعلة دولية جديدة، وقد تعاظم دور هذه القوى عبر الوطنية التي تمثل التيارات الشعبية، والقوى الأهلية، من خلال ما يسمى بالمنظمات غير الحكومية⁴.

أهمية البحث:

إن موضوع المنظمات غير الحكومية والسيادة القومية، من المواضيع ذا الأهمية. يمكن، لأنه يتصل بجوهر العلاقات الدولية، والقانون الدولي الذي سادت فيهما، سيادة الدولة القومية على مسار العلاقات الدولية، ردحا من الزمن. واليوم نشهد أدواراً جديدة لفاعلين دوليين جدد، من ضمنهم المنظمات غير الحكومية التي استفادت من ظاهرة العولمة في كسب الرهان، وتغيير مجرى العلاقات الدولية في تنافسية محمومة، تجعل مسألة السيادة القومية على المحك. ولا ريب في أن فاعلية الدولة القومية بشكل عام، مع تنامي دور الرأي العام الدولي، أصبحت تطرح عدة تساؤلات، وخاصة بالنسبة دول الجنوب الأقل نمواً.

إشكالية البحث:

إن الإشكالية التي يعالجها هذه البحث، تتمثل في كون ظاهرة العولمة ألقت بظلال من الشك والريبة على موضوع السيادة القومية، مع ظهور فاعلين دوليين جدد من بينهم المنظمات غير الحكومية. فهل يمكننا القول بأن ظاهرة المنظمات غير الحكومية، قد أثرت على مبدأ السيادة القومية؟ ما حدود هذا التأثير؟

وهل يختلف من دولة لأخرى، حسب قوتها أو ضعفها؟

فرضيات البحث:

1 — هدى راغب عوض: مستقبل الدولة القومية في العالم بين السقوط أو الصمود، مجلة السياسة الدولية، العدد — 149 — 2002، ص: 303.

2 — عبد المنعم السيد علي: العرب في مواجهة العولمة بين التبعية والاحتواء والتكامل الاقتصادي العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد — 25 —

2003، ص: 105.

3 — هالة مصطفى: العولمة.... دور جديد للدولة، مجلة السياسة الدولية، العدد — 134 — 1998، ص: 46.

4 — رمون حداد: العلاقات الدولية، دار الحقيقة، بيروت، الطبعة الأولى، 2000، ص: 286.

ويطرح هذا المبحث فرضية أساسية، وهي أن سيادة الدولة القومية في ظل تنامي دور المنظمات غير الحكومية في العلاقات الدولية على المحك.

المنهجية المتبعة:

لقد اعتمدنا في معالجة هذا الموضوع منهجين أساسيين هما: المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، ولا شك بأن المقال موضوع الدراسة، يعتمد على وصف دقيق للظواهر المدروسة؛ وناهيك بأن تحليل تلك الظواهر، والمعطيات العلمية، هي أساس وجوهر هذا العمل العلمي. ولمعالجة الإشكالية التي تطرحها هذه الورقة العلمية، حاولنا الإجابة عليها من خلال المحورين التاليين: المنظمات غير الحكومية ودورها في العلاقات الدولية المعاصرة، (محور أول)، الحضور الدولي للمنظمات غير الحكومية (محور ثان).

المحور الأول: المنظمات غير الحكومية ودورها في العلاقات الدولية المعاصرة.

لقد أصبحت المنظمات غير الحكومية كيانا فاعلا، ومؤثرا في الساحة العالمية، وقبل ذلك في الساحة الوطنية، ولم يعد هناك من يشك في هذه الفاعلية، أو ذلك التأثير، بل إن الكتابات تضع هذه المنظمات ضمن القوة الجديدة التي تشارك في إدارة الحكم جنبا إلى جنب مع الحكومات، والمنظمات الدولية، والهيئات المالية، والاقتصادية العالمية.¹ وانطلاقا مما تقدم ستناول هذا المحور في نقطتين:

مدلول المنظمات غير الحكومية (1)، المنظمات غير الحكومية كفاعل دولي (2).

1- مدلول المنظمات غير الحكومية:

إن مصطلح "المنظمات غير الحكومية" بات موضع اهتمام كبير، ومثار جدل واسع على المستويين السياسي، والثقافي، وذلك لما له من أهمية على المستويين المحلي والدولي.²

وقد كان من أبرز التطورات العالمية الجديدة، هو تزايد عدد المنظمات غير الحكومية، واتساع نطاق نشاطها، بما يتجاوز، حدود الدولة القومية ذات السيادة.³

إن المنظمة الدولية غير الحكومية، هي: منظمة غير حكومية، يكون باب الانخراط فيها مفتوحا، أمام العناصر الفاعلة خارج الحدود الوطنية، وهي تعكس عالم الدبلوماسية، لكونها تجمعاً لمنظمات غير حكومية، وطنية، تقوم بدورها في جمع العديد من المنظمات غير الحكومية المحلية من بلد واحد.

والمنظمات غير الحكومية، هي: منظمات مستقلة عن الحكومات، تنشأ بموجب اتفاقات بين الأشخاص الطبيعيين، أو المعنويين، تمارس نشاطات ذات طابع دولي، لتوفير الاحتياجات التي لا تفي بها السوق، أو القطاع العام، أو الدولة، أو المجتمع المدني.⁴

¹ — محمد عبد القادر حاتم: العولمة ما لها... وما عليها، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2005، ص: 411.

² — يسري مصطفى: المنظمات غير الحكومية، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، القاهرة، الطبعة الثانية، 2007، ص: 7.

³ — محمد عبد القادر حاتم: مرجع سابق، ص: 410.

⁴ — أحمد وافي: الآليات الدولية لحماية حقوق الإنسان، أطروحة الدكتوراه، في القانون الدولي والعلاقات الدولية، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، السنة الجامعية، 2010-2011، ص ص: 246 — 247.

وناهيك أن المنظمة غير الحكومية، تقوم على أساس مشاركة مجموعة من الأفراد، ومن المجتمعات في خدمة، هدف جماعي معين، ولتحقيق منافع غير مادية، باعتبارها فضاء لتحقيق الذات، والشعور بالانتماء إلى المجموعة، وهي تقوم على التطوع، كباقي مكونات المجتمع المدني.

فليست المنظمات غير الحكومية مشروعاً سياسياً، أو اقتصادياً، أو اجتماعياً، وإن توخّت التأثير في السياسة، والاقتصاد، والمجتمع، فهي ثمرة تطور تلقائي، وانبثاق عفوي، وطبيعي، وبذلك لا يمكن خلقها بقرار رسمي أيا كان مصدره، مما يفسر بطاً تطورها، مقارنة بتطور فاعلين آخرين كالمقارنة مثلاً، مع الشركات متعددة الجنسية، ودرها في العلاقات الدولية¹.

2- المنظمات غير الحكومية كفاعل دولي:

إن المنظمات الدولية غير الحكومية، تركز اهتماماتها، وأنشطتها على قضايا ذات طابع عالمي مثل حقوق الإنسان، وحماية البيئة، وتحقيق السلام، ومراقبة الانتخابات، ومساعدة اللاجئين وضحايا الحروب والنزاعات². ونظراً لأهمية هذه الأدوار، التي تضطلع بها المنظمات غير الحكومية، في تحقيق وظائف اجتماعية بالغة الأهمية، دعت اللجنة التحضيرية لمؤتمر "سان فرانسيسكو" إلى أن يقيم المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة علاقات رسمية، مع هذه المنظمات، وذلك لضمان للتنسيق معها، والاستفادة من خبرتها، وآرائها في المجالات التي تدخل ضمن اختصاصاتها.

وقد نظمت المادة (71) من ميثاق الأمم المتحدة، العلاقة، بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية؛ إذ تنص هذه المادة على "أن للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، أن يجري الترتيبات المناسبة للتشاور، مع الهيئات غير الحكومية التي تعني بالمسائل الداخلة في اختصاصاتها".

ولا شك بأن هذه المادة، أعطت للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، التابع للأمم المتحدة الحق في التشاور مع المنظمات غير الحكومية، وهذا يعد تطوراً جديداً في التعاطي الإيجابي من طرف المنظمة الدولية، مع الهيئات والمنظمات غير الحكومية، وهو ما يدفع بالمنظمات الحكومية الإقليمية والدول، أن تحذو حذو المنظمة الدولية.

وتتدخل المنظمات غير الحكومية في مختلف قطاعات الحياة الاجتماعية، والسياسية والقانونية، والعلمية، والرياضية، والدينية، والإنسانية، وتمارس نشاطها وفق القوانين الداخلية للدول التي تحتضن مقرها³.

وهي تقوم كذلك بأدوار مؤثرة في العلاقات الدولية؛ إذ تمتلك قوة فاعلة، وقد توجت هذه القوة باعتراف العالم وتقديره، لتلك الجهود التي لا يستهان بها في سبيل تحقيق أهداف إنسانية على وجه الخصوص.

وقد زاد من هذا الفاعلية، الترويج الإعلامي الذي تحظى به المنظمات غير الحكومية على الصعيد الدولي، فمؤتمراتها، تستقطب اهتمام الدول الكبرى، والصغرى كل حسب اهتمامه، وهذا أمر يعكس حقيقة الثقل الذي تتمتع به

¹ — ادريس أيت الشيخ: العولمة وانعكاساتها السياسية القانونية، أطروحة الدكتوراه، في القانون العام، جامعة محمد الخامس، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، أكادال-الرباط، السنة الجامعة، 2001-2002، ص: 195.

² — كمال حماد: العولمة والقانون الدولي، منشورات الجامعة اللبنانية، بيروت-لبنان، 2009، ص: 57.

³ — سعيد الصديقي: القوى السياسية عبر الوطنية: قراءة في تأثير الفاعلين غير الحكوميين في السياسات العالمية، (كتاب السيادة والسلطة والأفاق الوطنية والحدود العالمية)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى، 2006، ص: 72.

هذه المنظمات على المسرح الدولي، واعتراف المجتمع الدولي بهذا الثقل، وبهذا الدور، هو ما يفسر حقاً، بروز فكرة تمثيل المنظمات غير الحكومية في الأمم المتحدة، وتنظيم مؤتمر الأمم المتحدة للمنظمات غير الحكومية¹.

وقد أثبتت المنظمات غير الحكومية في كثير من الأحيان، أنها تشكل قوة اجتماعية، وضميرية، ذات أثر على الرغم من أنها لا تمثل، ولا تسعى لامتلاك أي نوع من السلطة السياسية، فبعضها يحمل على عاتقه رسالة نشر مبادئ حقوق الإنسان، والدفاع عن الضحايا والمظلومين، وبعضها يعمل في مجال التنمية والتخفيف من حدة الفقر، ومنها ما ينحاز للعمل الخيري، وبين هذا وذاك، ثمة منظمات معنية بتقديم الخدمات والعون الإنساني².

وقد اعترف برنامج قمة الأرض 1992، المنعقد في "أريو دي جينرو"، بدعامة وأهمية أنشطة المنظمات غير الحكومية، ليس فقط عبر تعيين بعض المنظمات غير الحكومية كمستشارين في الوفود الرسمية، بل أيضاً بتنظيم "مؤتمر عالمي" للمجموعات البيئية غير الحكومية، موازاة للمؤتمر الرسمي.

وتمتلك بعض المنظمات غير الحكومية ميزانية أكبر، مما تتوفر عليه المنظمات الحكومية، فمنظمة العفو الدولية مثلاً، تتصرف في ميزانية، ومصادر مالية أكثر أهمية، مما يملكه مركز الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، (وهي منظمة حكومية تابعة لمنظمة الأمم المتحدة)، كما أن هذه المنظمات غير الحكومية، تقدم حالياً الدعم للتنمية، أكثر مما تقدمه الأمم المتحدة، ففي عام 1992 رصدت المنظمات غير الحكومية، لمساعدة الدول النامية مبلغ مليارين و800 مليون دولار، وهو رقم يفوق ما حوله نظام الأمم المتحدة إلى هذه الدول³.

ومع هذه الأدوار الهامة، للمنظمات غير الحكومية، فإن عدم اهتمام الأكاديميين بتأثير المنظمات غير الحكومية على المستوى العالمي يمكن أن نرجعه إلى عدة أسباب لعل أهمها:

- أن المنظمات غير الحكومية لا تعتبر مؤثرة مقارنة بالدول؛
- أنها لا تمتلك العديد من المصادر التي تعتبر تقليدياً قادرة على منحها السلطة للتحكم بالفاعلين على المستوى العالمي، ومن ضمن هذه المصادر القدرة على استخدام العنف، أو السيطرة على الإقليم، أو السكان أو القوة الاقتصادية⁴.

الخوّر الثاني: الحضور الدولي للمنظمات غير الحكومية.

إن العالم اليوم يشهد شبكة عالمية من المنظمات غير الحكومية، تعد بمثابة المحامي الحقيقي للتنمية الإنسانية، في بعديها الحقوقي، والتنموي، بمعنى احترام حقوق الإنسان، والحفاظ على التنمية المستدامة والبيئة. فالمنظمات غير الحكومية، تؤكد على تشابك المصالح بين الشرق والغرب في رؤيتها للعالم، والدور الجديد الذي يلعبه الرأي العام الدولي، يمتاز بنشاط قوي مع تطور وسائل الإعلام والاتصال⁵.

¹ — محمد عبد القادر حاتم، مرجع سابق، ص: 410 — 411.

² — يسري مصطفى، مرجع سابق، ص: 13 — 14.

³ — سعيد الصديقي: (قراءة في تأثير الفاعلين غير الحكوميين...)، مرجع سابق، ص: 73.

⁴ - Peter Newell, (2000), Climate For Change: Non-State Actors and the Global Politics of the Greenhouse. Cambridge University: New York, USA, Retrieved 17/02/2017, from, p.23.
http://www.ajol.info/index.php/naujil/article/viewFile/82410/72564

⁵ — جاك فونتنال: العولمة الاقتصادية والأمن الدولي، مدخل إلى الجيو-اقتصاد، ترجمة محمود إبراهيم، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009، ص: 339 — 344.

انطلاقاً مما تقدم ستناول هذا المحور في نقطتين:

المنظمات غير الحكومية والفاعلية على المسرح الدولي⁽¹⁾، المنظمات غير الحكومية والقدرة على منافسة الدولة ذات السيادة⁽²⁾.

1- المنظمات غير الحكومية والفاعلية على المسرح الدولي:

تعد المنظمات غير الحكومية إحدى آليات العولمة السياسية، التي أمكنها تسجيل حضور لها في المشهد الدولي، على الرغم من قوة الدولة، وفعاليتها في حقل العلاقات الدولية¹.

فالمنظمات غير الحكومية، أصبحت تتدخل في مجالات هي في الأصل من صميم شؤون الدولة، سواء كانت هذه المجالات، تتعلق بالشؤون الداخلية للدولة، أو بعلاقاتها مع الدول الأخرى².

ويرجع هذا التدخل بالأساس إلى متغير ميزان القوة، فالدولة القومية، لم تعد قادرة لوحدها على تلبية جميع الحاجات لمواطنيها، فالمواطن أصبح مضطراً إلى تكتل في منظمات أهلية للدفاع عن مصالحه، وبناء عليه فكل من يملك عناصر القوة، أو إحداها يجد لنفسه مكاناً فيها سواء كان دولاً، أو منظمات غير حكومية³.

وقد شهد عدد هذه المنظمات تطوراً كبيراً منذ ظهور الجيل الأول منها، فمع فجر القرن العشرين تم إحصاء 180 منظمة غير حكومية، وفي عام 1960 وصل عددها إلى 1255 منظمة غير حكومية، وفي بداية التسعينات من القرن العشرين بلغت 6000 منظمة، وتضاعف عددها أربع مرات عام 1999، ليصل عددها إلى 26000 منظمة⁴.

وقد وصفها "دافيد براون" "David Brown" وآخرون، بأنها "تقدم خدمات، وتحرك العمل السياسي، وتقدم معلومات، وتحليلات".

وهي كمجموعة دولية تقدم مساعدات أكثر، مما يقدم جهاز الأمم المتحدة، وإلى جانب تقديمها الخدمات، تقوم بدور مجموعات الضغط الفاعلة في المجموعة الدولية.

وتشارك بعض المنظمات غير الحكومية، بانتظام في جلسات بعض المنظمات الحكومية، مثل: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، والبنك الدولي... الخ، وفي بعض المواقف مثل: حقوق الإنسان واللاجئين، تقدم المعلومات الحساسة للحكومات، كما تساعد في تقديم الخدمات⁵.

إن وجود قوة قاهرة، وسالبة لقانون الجماعة الدولية، سواء كانت هذه القوة بيد الدول، أو بيد المنظمات الحكومية أو غير الحكومية، فيجب ألا يكون هدفها الإغلاء من شأن التفرد — أي تفرد القوة الأعظم — بتسيير الوضع العالمي،

1- Ulrich Becker, (2004), The Welfare State: Globalization, and International Law. Springer: Berlin Heidelberg, p.2.

2- محمد عابد الجابري: قضايا في الفكر المعاصر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى، 1998، ص: 151.

3- شكراني الحسن: بنية العلاقات الدولية وديناميتها، المطبعة الوطنية، مراكش، المغرب، الطبعة الثانية، 2019، ص: 3.116

4- سعيد الصديقي: هل تستطيع الدولة أن تقاوم تحديات العولمة؟ (كتاب العولمة والنظام الدولي الجديد)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى، 2004، ص: 124.

5- جوزيف س. ناي وجون د. دوناويو: الحكم في عالم يتجه نحو العولمة، محمد شريف الطرح، العبيكان، الرياض، الطبعة الأولى، 2002، ص: 46-48.

وتدبير أمره، وفقاً لحاجاتها، وملاءمته، بحسب ما تقتضيه استراتيجياتها العليا؛ بل الأفضل هو إشراك أطراف الجماعة الدولية، في وضع إستراتيجية جامعة، تحارب التفرد بالقوة واستخدامها في الصالح العام¹.

إن المتغيرات الدولية الراهنة، قد أسهمت في إعادة التوازن في وظائف الدولة، والسوق، والمجتمع المدني، ففي الماضي كانت الدولة ذات السيادة، هي المسيطر على جميع مجالات الحياة في حدود مجالها الإقليمي، أما اليوم الدولة القومية، تواجه عدة فاعلين دوليين، من بينهم المنظمات غير الحكومية².

ويعد انتشار المنظمات غير الحكومية مساعداً في خلق نظام دولي، يتماشى مع اهتمامات العالم المتحضر لترسيخ مبدأ دولة القانون، واحترام حقوق الإنسان في بعدها العالمي³.

وتؤكد المعطيات الإحصائية الأنفة الذكر، مدى قدرة وفاعلية المنظمات غير الحكومية على التأقلم، والأخذ بزمام المبادرة على الصعيد الدولي، ومساهمة الرأي العام الدولي بالقيام بوظائف — كانت تدخل في الوقت القريب — ضمن نطاق المجال المحفوظ للدولة القومية، هذا أمر يوضح بجلاء قدرة المنظمات غير الحكومية في لعب أدوار طلائعية، بعد ما عجزت الدولة القومية عن القيام بوظائفها التقليدية.

وقد تجلّى ذلك في:

أ- تزايد دور القطاع غير الرسمي في مجال تنفيذ السياسات الحكومية، ولاسيما في مجال التعليم والرعاية الصحية والاجتماعية، ومجالات الثقافة والإعلام وكذا المجالات الاقتصادية والتجارية.

ب- زيادة حجم المعونات التي تقدمها الدول الكبرى للمنظمات غير الحكومية العاملة في مجالات التنمية الاجتماعية، وذلك مقابل تراجع المعونات التي تقدمها الدول الكبرى لحكومات دول الجنوب.

ت- تنامي دور القطاع غير الرسمي في مجال صنع السياسات العامة في بعض الدول، ويتمثل ذلك في زيادة دور النقابات واتحادات المنتخبين، ومنظمات رجال الأعمال، في الضغط على صانعي القرار السياسي.

ث- تزايد دور القطاع غير الرسمي، في مجال إرساء قواعد تنظيمية، وآليات للتعامل الدولي في المجالات الاقتصادية وغيرها، ومن ذلك مثلاً المنتدى الاقتصادي العالمي الذي انعقد سنوياً في "دافوس-بويسرا"،

منذ إنشائه عام 1971، والذي لعب دوراً حيويّاً في الدعوة، إلى دورة أوروجواي، لمفاوضات التجارة الدولية 1986-1994⁴.

المنظمات غير الحكومية والقدرة على منافسة الدولة ذات السيادة.

إن الدراسات التقليدية في حقل العلاقات الدولية، تركز في تناولها لأطراف العلاقات الدولية على الدول، والمنظمات الدولية، وحركات التحرر الوطني، بيد أن تحولات الوضع العالمي الراهن تفرض تغير في طبيعة الفاعلين، ودورهم على الساحة الدولية، فترتيب هؤلاء أصبح اليوم يخضع بحسب أدوارهم وفعاليتهم في العلاقات الدولية المعاصرة⁵.

1 — محمد حيدر: الدولة المستباحة من نهاية التاريخ إلى بداية الجغرافيا، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى، 2004، ص: 150.

2 — جوزيف س. ناي جون د. دوناهيو: مرجع سابق، ص: 375—376.

3- Daniel. C. Thomas, (2001), International NGOs, State Sovereignty, and Democratic Values. Vol. 2. Chicago Journal of International Law, pp.392-393

4 — ممدوح محمود منصور: العولمة دراسة في المفهوم والظاهر والأبعاد، المكتب الجامعي الحديث الإسكندرية، مصر، الطبعة الثالثة، 2010، ص: 50.

5 — ادريس أيت الشيخ: مرجع سابق، ص: 155.

إن ظهور المنظمات غير الحكومية، يمثل استجابة منظمة من طرف المجتمع المدني، وخصوصا في تلك المجالات التي لم تستطع الدولة التدخل فيها بشكل مناسب، ولا شك أن أهمية الوعي العام بدور المنظمات غير الحكومية في التدخل في مجال حماية البيئة، هو أمر معترف به عالميا، إذ قامت المنظمات غير الحكومية، بعدة خطوات من أجل الترويج لنقاشات عدة حول قضايا البيئة، فالمناصرة ونشر الوعي، يعتبران أمرا ضروريا لترويج عدة مفاهيم كالتنمية المستدامة، والحفاظ على المصادر الطبيعية، واستعادة توازن النظم البيئية¹.

إن قدرة العديد من المنظمات غير الحكومية على المنافسة في العديد من المؤتمرات الدولية، والإدلاء بموافقتها والتعبير عن أفكارها دون الحاجة إلى تمثيل حكومي رسمي، كما حدث في مؤتمر اسطنبول المسمى "الإسكان2" المنظم 1996، والذي وضع حدا لاحتكار الدولة للمداولة، ومفسحا المجال لهيئات اجتماعية بشكل مباشر؛ وهذا الأمر يمثل دورا جديدا لهذه المنظمات غير الحكومية الغرض منه القفز على صلاحية الدولة الوطنية من جهة، والتدخل في شؤونها من جهة أخرى، وهو مساس بسيادتها خاصة بالنسبة للدول الفقيرة -أي دول الجنوب- التي تعاني من صعوبات جمة في التكفل بمشاكل المواطن، مما يدفعه ذلك من خلال ما أصبح يعرف بالجمعيات غير الحكومية إلى اللجوء إلى الأطر فوق الدولية بحثا عن انتماء أوسع، لا يجد نفسه فيه وحيدا؛ لأن مواطنين آخرين من دول أخرى يشكون من نفس المشاكل، مما يعزز لديهم الشعور ببعدهم العالمي في إطار المجتمع العالمي الذي ساهمت العولمة في تشكيله خدمة لمصالحها².

إن الثورة التقنية، كانت لمصلحة الفرد أولا، فأوجدت ثورة سياسية عميقة، فمعظم الحكومات، لا تملك عمليا القدرة على مراقبة سيل المعلومات الواردة عبر الحدود، كما أن الحكومات التي لديها القدرة على مراقبة حدودها، تتكلف في ذلك ثمنا سياسيا واقتصاديا باهظا.

لقد زاد تحسن الثورة التقنية من عمل المنظمات غير الحكومية خارج الحدود، كما يسرت لها عملها وبتكاليف أقل³.

إن دور المنظمات غير الحكومية، في تزايد منقطع النظر، وقد تجلّى ذلك في صياغة سياسة عالمية، من أجل وضع حكم عالمي على مدى سنوات عديدة من القرن الماضي، يأخذ بالحسبان، المشاكل المطروحة، والتفكير في إيجاد حلول لها، مع تقديم الخدمات المطلوبة، وزيادة الضغط، على حكومات الوطنية للمساهمة في تشكيل حكم عالمي أكثر توازنا ومساواة⁴.

إن حماية المنافع الأساسية للإنسان، تنبع بالأساس من ظهور عناصر جغرافية جديدة؛ رسمت مساحة عالمية، أصبحت وعاء لثروات، لم تعد تعرف الفصل بين الحدود، ولم يكن العمل السياسي، يداور من دول متجاورة فحسب، بل أصبح يدار بشكل عالمي.

1- Anjali Agarwal, (2008), Role of NGOs in the Protection of Environment, Journal of Environmental Research and Development, Vol. 2. Number 4.p.934.

² — بن شريط عبد الرحمن، ن شريط عبد الرحمن: الدولة الوطنية بين متطلبات السيادة وتحديات العولمة، مؤسسة كنوز الحكمة، الجزائر، 2011، ص: 142.

3 — جون بيليس وستيف سميث: عولمة السياسة العالمية، ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث، دبي، الإمارات العربية المتحدة، الطبعة الأولى، 2004، ص: 633.

4 — جوزيف س. ناي جون د. دوناهيو: مرجع سابق، ص ص: 372-373.

إن فكرة المنافع المشتركة جعلت الساحة العالمية، تعج بظهور فاعلين دوليين جدد، يستطيعون القيام بالضغط على الدول، لكي تنصاع لإدارة مشتركة عابرة للقارات.

ومن بين هؤلاء الفاعلين الدوليين المنظمات غير الحكومية، التي استطاعت تكريس هذا المنفعة المشتركة في العديد من المجالات، ومن بينها حقوق الإنسان مثلا... الخ¹.

إن المنظمات غير الحكومية لها تأثير قوي على الفعاليات العمومية، والخصوصية، على حد سواء.

فعلى مستوى القطاع الخاص، عقدت تحالفات واتفاقات، مع الشركات المتعددة الجنسية ومثالها: (منظمة العفو الدولية، ومجموعة كازينو (Casino)).

أما على مستوى القطاع العام، قد ساعدت المنظمات غير الحكومية في العمل السياسي، وذلك نتيجة لخوضها سجالات على المسرح الدولي، هذا من جهة ومن جهة ثانية، فإنها فرضت نفسها بخبرتها بحيث اعترفت الدول بها كطرف، وفاعل دولي، ومثالها منظمة (غرينبيس) "Greenpeace" المعنية بموضوع البيئة، و"فاينانس واتش" (Finance Watch)، وهي المتعلقة بالمستوى الأوروبي للضبط والتنظيم المالي².

إن هذه المتغيرات التي طرأت على وظيفة الدولة، بفعل ظهور فاعلين دوليين، من بينهم المنظمات غير الحكومية، التي تسعى إلى إيجاد دور فاعل في العلاقات الدولية، لا تشكل تهديدا كبيرا لرفاه الشعوب في البلدان المتقدمة، نظرا لمستوى تقدمها الاقتصادي، والاجتماعي، والسياسي، ولقوة مؤسسات المجتمع المدني بها فهي تمتلك قدرات مادية، وبشرية، وتنظيمية، تأهلها ملء الفراغ الذي يتركه انسحاب الدولة، فإن المجتمعات النامية، ستكون المتضرر الأكبر، وذلك نظرا لاعتبارات عدة منها:

- ضعف وهشاشة أجهزة الدولة، وعدم رسوخ مؤسساتها في العديد من الحالات.
- تفاقم المشكلات الاقتصادية والاجتماعية، مع تناقص وتآكل قدرات الدولة على التصدي لها.
- ناهيك عن تدني القدرات التكنولوجية للعديد من هذه الدول.
- ضعف إمكانات وأطر التعاون الإقليمي فيما بينها³.

خاتمة:

وفي الختام، يمكننا أن نخلص إلى ما يلي:

- 0 يتعرض جدار السيادة القومية اليوم للانتهاك وللاختراق، لأن الفاعلين الدوليين غير الدول، زاد حضورهم في المشهد الدولي، نتيجة تنامي قوة اندفاع آليات العولمة المختلفة، مع ملاحظة تراجع قدرة الدولة القومية على التنافس، والقيام بوظائفها على الوجه المطلوب.
- 0 تمثل المنظمات غير الحكومية منافسا شرسا للدولة القومية في حقل العلاقات الدولية، وهي بذلك تشكل مصدر إزعاج للدولة القومية في قضايا متعددة، كحقوق الإنسان والعدالة المناخية... الخ، وناهيك عن قدرتها على الاحتواء على الرأي العام الدولي، وتوجيهه بوصلته، نحو تحقيق أهدافها وطموحها في المشاركة في صنع القرار الدولي.

1 — برتران بادى: عالم بلا سيادة الدول بين المراوغة والمسؤولية، ترجمة لطيف فرج، مكتبة الشروق، الطبعة الأولى، القاهرة، 2001، ص: 195.

2 — برتران بادى ودومينييك فيدال: من يحكم العالم، ترجمة نصير مرو، مؤسسة الفكر العربي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2016، ص: 117.

3 — سعيد الصديقي، الإقليمية وتحديات العالمية الجديدة، المستقبل العربي العدد-332، 2006، ص: 127.

0 إن المنظمات غير الحكومية، أصبحت بحكم الواقع الدولي، أحد الفاعلين الدوليين في العلاقات الدولية، الذين يحسب لهم ألف حساب، وهذا الأمر يفرض على المجتمع الدولي إشراكها في صنع القرار الدولي، للمساهمة في وضع نظام دولي أكثر ديمقراطية، يكرس المساواة ويحترم حقوق الإنسان في بعدها العالمي؛ فالدولة القومية، لم تعد تحتكر صنع القرار بعدما انهار كيائها، وسلبت سيادتها.

قائمة المصادر والمراجع:

أ - المراجع باللغة العربية :

أولاً: الكتب:

- 1- برتران بادى ودومينييك فيدال: من يحكم العالم، ترجمة نصير مروة، مؤسسة الفكر العربي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2016.
- 2- برتران بادى: عالم بلا سيادة الدول بين المراوغة والمسؤولية، ترجمة لطيف فرج، مكتبة الشروق، الطبعة الأولى، القاهرة، 2001.
- 3- بن شريط عبد الرحمن: الدولة الوطنية بين متطلبات السيادة وتحديات العولمة، مؤسسة كنوز الحكمة، الجزائر، 2011.
- 4- جاك فونتانا: العولمة الاقتصادية والأمن الدولي، مدخل إلى الجيو-اقتصاد، ترجمة محمود إبراهيم، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009.
- 5- جوزيف س. ناي جون د. دوناهيو: الحكم في عالم يتجه نحو العولمة، محمد شريف الطرح، العبيكان، الرياض، الطبعة الأولى، 2002.
- 6- جون بيليس وستيف سميث: عولمة السياسة العالمية، ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث، دبي، الإمارات العربية المتحدة، الطبعة الأولى، 2004.
- 7- ريمون حداد: العلاقات الدولية، دار الحقيقة، بيروت، الطبعة الأولى، 2000.
- 8- سعيد الصديقي: هل تستطيع الدولة أن تقاوم تحديات العولمة؟ (كتاب العولمة والنظام الدولي الجديد)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى، 2004.
- 9- كمال حماد: العولمة والقانون الدولي، منشورات الجامعة اللبنانية، بيروت-لبنان، 2009.
- 10- محمد حيدر: الدولة المستباحة من نهاية التاريخ إلى بداية الجغرافيا، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى، 2004.
- 11- محمد عبد القادر حاتم: العولمة مالها... وما عليها، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2005.
- 12- ممدوح محمود منصور: العولمة دراسة في المفهوم والظاهر والأبعاد، المكتب الجامعي الحديث الإسكندرية، مصر، الطبعة الثالثة، 2010.
- 13- يسري مصطفى: المنظمات غير الحكومية، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، القاهرة، الطبعة الثانية، 2007.

ثانياً: البحوث الجامعية:

أ- الأطروحات:

- 1- أحمد وافي: الآليات الدولية لحماية حقوق الإنسان، أطروحة الدكتوراه، في القانون الدولي والعلاقات الدولية، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، السنة الجامعية، 2010-2011.
- 2- ادريس أيت الشيخ: العولمة وانعكاساتها السياسية القانونية، أطروحة الدكتوراه، في القانون العام، جامعة محمد الخامس، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، أكادال-الرباط، السنة الجامعية، 2001-2002.

ثانيا: المجلات والدوريات العلمية:

- 1- سعيد الصديقي، الإقليمية وتحديات العالمية الجديدة، المستقبل العربي العدد-332، 2006.
- 2- عبد المنعم السيد علي: العرب في مواجهة العولمة بين التبعية والاحتواء والتكامل الاقتصادي العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد — 25 — 2003.
- 3- هالة مصطفى: العولمة.... دور جديد الدولة، مجلة السياسة الدولية، العدد — 134 — 1998.
- 4- هدى راغب عوض: مستقبل الدولة القومية في العالم بين السقوط أو الصمود، مجلة السياسة الدولية، العدد — 149 — 2002.

II- المراجع باللغة الأجنبية:

- 1- Anjali Agarwal, (2008), Role of NGOs in the Protection of Environment, Journal of Environmental Research and Development, Vol. 2. Number,
- 2- Daniel. C. Thomas, (2001), International NGOs, State Sovereignty, and Democratic Values. Vol. 2. Chicago Journal of International Law,
- 3- Peter Newell, (2000), Climate For Change: Non-State Actors and the Global Politics of the Greenhouse. Cambridge University: New York, USA, Retrieved 17/02/2017, from, <http://www.ajol.info/index.php/naujil/article/viewFile/82410/72564>
- 4- Daniel. C. Thomas, (2001), International NGOs, State Sovereignty, and Democratic Values. Vol. 2. Chicago Journal of International Law,